

إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

معلومات عن مناقشات اللجان الإقليمية

١- استجابة لطلب جمعية الصحة العالمية الوارد في المقرر الإجمالي جص ٦٧ع (١٤)، أعدت المديرية العامة تقريراً شاملاً عن التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء خلال جمعية الصحة العالمية السابعة والستين والتعليقات والأسئلة التي طُرحت أثناء المتابعة، بما في ذلك توضيحات الأمانة وردودها بشأنها، وقدمت هذا التقرير إلى اللجان الإقليمية الست كي تنظر فيه. ويلخص هذا التقرير التعليقات الواردة من اللجان الإقليمية.^١

٢- وقد نظر الإقليم الأفريقي في هذه المسألة خلال اجتماعات لجنته الفرعية المعنية بالبرامج التي عُقدت قبل انعقاد دورة اللجنة الإقليمية. وقد أثارت القضايا الرئيسية التالية في مناقشات اللجنة الإقليمية: التفاعل مع الجهات الفاعلة غير الدول هو أمر جوهري؛ ومن الضروري أن تتسم هذه العملية بالشفافية؛ ولكن العملية والمعايير الخاصة بالعناية الواجبة والإجراءات ذات الصلة، تفنقر إلى الوضوح. وينبغي لمنظمة الصحة العالمية أن تضع سياسة شاملة بشأن تضارب المصالح في إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وجرى التأكيد على أن المنظمة ينبغي لها أن تتقدم بحذر في وضع سياسة بشأن المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، نظراً لأن هذه السياسة ستترتب عليها آثار بعيدة المدى بالنسبة إلى المنظمة.

٣- وتضمنت القضايا الأخرى التي أُثيرت تحفظات بشأن تخصيص الأموال المقدمة من الجهات الفاعلة غير الدول التي تنتمي إلى القطاع الخاص، واستخدام هذه الأموال في سداد رواتب الموظفين؛ والشواغل بشأن تأثير الجهات الفاعلة غير الدول على عمل المنظمة الخاص بوضع القواعد وتحديد المعايير؛ كما تضمنت تحفظات شديدة بشأن انتداب الموظفين من القطاع الخاص للعمل في المنظمة.

٤- فضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من الاتفاق على أن المنظمة ينبغي ألا تشارك مع دوائر صناعة التبغ والأسلحة، فقد اعتبر عدد من الدول الأعضاء أن هذه القيود ينبغي أن تمتد لتشمل قطاعات أخرى، بما في ذلك دوائر صناعة الكحول والأغذية والمشروبات على وجه الخصوص. وتم التشديد على أن عملية صنع القرار داخل الأجهزة الرئاسية للمنظمة ينبغي أن تظل صلاحية حصرية للدول الأعضاء.

٥- وطالب الممثلون بالمزيد من الوقت لإجراء المشاورات على الصعيد الوطني. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في إمكانها أن تثير هذه الشواغل خلال دورة المجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال أعضاء المجلس التنفيذي الذين ينتمون إلى الإقليم الأفريقي.

١ يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات التي طلبتها الدول الأعضاء على هذا الموقع الإلكتروني:

٦- وصدرت التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للممثلين مواصلة التشاور على الصعيد الوطني بشأن هذه المسألة، وتبادل حصيلة هذه المناقشات مع أعضاء المجلس التنفيذي الذين ينتمون إلى الإقليم الأفريقي ومع أمانة المكتب الإقليمي، بهدف التوصل إلى موقف إقليمي في الوقت المناسب قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين في أيار/ مايو ٢٠١٥؛

(ب) وينبغي للإطار المنقح أن يقدم سياسة واضحة بشأن كيفية إدارة المنظمة لتضارب المصالح وأن يحدد إجراءات العناية الواجبة التي ستتبع؛

(ج) كما ينبغي للإطار المنقح أن يجسد دور المؤسسات الأكاديمية ووظيفتها على نحو أفضل، ولاسيما الطريقة التي يمكن لهذه المؤسسات أن تكمل بها عمل المنظمة.

٧- وأقرت اللجنة الإقليمية للأمريكتين بأهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الدول من أجل الحصول على الخبرات والموارد الملائمة والنهوض بتكليفات الصحة العمومية، ولكنها أكدت أنه ينبغي تلافى أي تضارب في المصالح سواء أكان فعلياً أو متصوراً. كما رئي أن من الضروري تحديد المخاطر المحتملة وصياغة مبادئ المشاركة مع مختلف فئات الجهات الفاعلة غير الدول والمبادئ التوجيهية بشأنها. واعتُبر أن الإطار الوارد في وثيقة جمعية الصحة العالمية ج٦٧/٦ تنقصه التفاصيل بشأن المعايير التي ينبغي أن تستوفيها الجهات الفاعلة غير الدول كي تصنّف في كل فئة من الفئات، وبشأن الطريقة التي يمكن لكل فئة أن تشارك بها مع المنظمة. وفي الوقت نفسه، حذرت الدول الأعضاء من اعتماد إطار يغالي في التوجيه بحيث لا يتيح المرونة الكافية. وأوصي بإجراء استعراض مبكر بعد اعتماد الإطار من أجل تحديد التعديلات اللازمة.

٨- ورأى عدد من الدول الأعضاء أن التفاعل مع الجهات الفاعلة ذات الأنشطة أو المنتجات الضارة للصحة وانتداب الموظفين من القطاع الخاص ينبغي حظرهما صراحةً. وسلط الضوء على ضرورة تحديد ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والأكاديمية تتلقى التمويل من الشركات الخاصة الهادفة إلى الربح. واعتُبرت مشاركة الدول الأعضاء في رصد العلاقات مع الجهات الفاعلة غير الدول والإشراف عليها ضروريين. وتساءل بعض الدول الأعضاء إذا ما كانت لجنة مكونة من ستة أعضاء وتابعة للمجلس التنفيذي كالتالي اقترحت في الوثيقة ج٦٧/٦ يمكنها ضمان التمثيل والمشاركة الحكومية الكافية.

٩- وأشار إلى أن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية تحظى بخبرات واسعة في مجال التفاعل مع الجهات الفاعلة غير الدول بما في ذلك دوائر الصناعة الصيدلانية، من خلال الصندوق الدائر لشراء اللقاحات التابع لتلك المنظمة، وحث المكتب الصحي للبلدان الأمريكية على إطلاع أمانة منظمة الصحة العالمية على هذه الخبرات.

١٠- وأقرت اللجنة الإقليمية لجنوب شرق آسيا بالدور الكبير والمتنامي الذي تلعبه الجهات الفاعلة غير الدول في جميع جوانب الصحة العالمية، وأعادت تأكيد أن الهدف العام من مشاركة المنظمة مع هذه الجهات هو العمل صوب النهوض بولاية المنظمة عن طريق استخدام الموارد على نحو أفضل. وجرى النظر في توصيات الاجتماع الذي عُقد بين الدورتين^١ الموجهة إلى اللجنة، بما في ذلك التغيير الذي اقترحت الدول الأعضاء في

١ الوثيقة SEA/RC67/3 Add.1

(http://www.searo.who.int/mediacentre/events/governance/rc/rc67-3add1_agenda_6.1.pdf?ua=1).

الإقليم إدخاله على مسوِّدة إطار المشاركة والسياسات/ الإجراءات التشغيلية المرتبطة به التي وضعتها المنظمة. وتمثل الشاغل الرئيسي لدى اللجنة في أن مشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول، ينبغي ألا تقوض نزاهتها وحيادها. وأشارت اللجنة إلى عدم وجود انتدابات من القطاع الخاص إلى المنظمة؛ وأن معظم الانتدابات كانت من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي لا تندرج في فئة الجهات الفاعلة غير الدول نظراً لكونها وكالات شقيقة. وطالبت اللجنة بأخذ تقرير وتوصيات الاجتماع الذي عُقد بين الدورتين في آب/ أغسطس ٢٠١٤، بعين الاعتبار عند تنقيح مسوِّدة إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول حتى لا يُنتدب موظفو الجهات الفاعلة غير الدول للعمل في المنظمة.

١١- واعتمدت اللجنة الإقليمية لأوروبا البيان التالي بشأن موقف الدول الأعضاء في الإقليم الأوروبي بشأن مسوِّدة إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول:

"إن منظمة الصحة العالمية وسمعتها الحسنة رفيعتا القدر بالنسبة لنا، ونحن الدول الأعضاء في الإقليم الأوروبي، سنعمل بدأب ويقظة مع الأمانة سعياً إلى ضمان استمرار ملاءمتها وفعاليتها خلال القرن الحادي والعشرين. ولهذا الغرض، نذكرُ بأننا كنا مستعدون لاعتماد إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول في جمعية الصحة العالمية السابعة والستين، ونحث بقوة على اعتماد هذا الإطار في جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين في عام ٢٠١٥.

ونُقر بأن هناك بعض التحسينات التي يمكن إدخالها بهدف زيادة الوضوح، بما في ذلك فيما يتعلق بالمجالين التاليين:

- إدارة تضارب المصالح؛
- العملية والجدول الزمني للتقييم.

ونحن ننصح بشدة بعدم محاولة إحكام جميع التفاصيل، ونفضل بدلاً من ذلك البدء في العمل، والثقة في حكمة الأجهزة الرئاسية في الإشراف على تشغيل الإطار عملياً ومواصلة تحسينه. ونحن نتطلع إلى تلقي الإطار المحدث بحلول ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، وسنطلب إلى الأمانة أن تتناوله في الجلسة الإعلامية للبعثات المقرر عقدها في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ مع منح الدول الأعضاء إمكانية المشاركة عبر شبكة الإنترنت."

١٢- وناقشت اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول كجزء من عملية إصلاح المنظمة. وأيدت اللجنة الإقليمية ضرورة وضع مبادئ توجيهية شاملة بشأن تفاعل المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وأشارت إلى التزام الدول الأعضاء في الإقليم بالمساهمة في تحسين الإطار، بما في ذلك فيما يتعلق بعنصري الرصد والتقييم. ورأت أن مجالات التحسين ينبغي أن تشمل إدارة تضارب المصالح، وتوضيح الحدود ولاسيما الحدود مع القطاع الخاص والشركاء التجاريين، وتعريف الجهات الفاعلة، وقبول التبرع بالمنتجات الصيدلانية ونقل التكنولوجيا.

١٣- وفي اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ أيد الممثلون إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول كأداة تضيف المرونة على عمل المنظمة مع الجهات الفاعلة في مجال الصحة من جميع القطاعات على الصعيد العالمي، مع المحافظة في الوقت ذاته على نزاهتها بصفتها المنظمة التي تتولى وضع المعايير في مجال الصحة. فينبغي مثلاً أن تكون المنظمة قادرة على المشاركة مع القطاع الخاص بصفته التجارية، رهناً بتوافر الضمانات اللازمة، من أجل إحراز التقدم في بحث وتطوير المنتجات الطبية الجديدة.

١٤- وأشار أيضاً إلى أن المنظمة أنيط بها دستورياً العمل مع القطاعات الأخرى في مجالات مثل التغذية والإسكان والإصحاح والترفيه والنظافة البيئية، ووضع المعايير الخاصة بالأغذية والمواد البيولوجية والمنتجات الصيدلانية. وينبغي دمج مفهوم الحيادية التنافسية في هذا الإطار. ومن شأن المزيج المكون من عملية التقييم لضمان مواصلة التحسين، وإشراف جمعية الصحة العالمية الوثيق والمنظم من خلال المجلس التنفيذي، وآلية وقف المشاركة مع جهات معينة من الجهات الفاعلة غير الدول عند اللزوم، أن يوفر الضمان الكافي لتأمين اعتماد الإطار من جانب جمعية الصحة العالمية.

١٥- وأشار ممثل آخر إلى أنه خلال الاجتماع الإقليمي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية الذي انعقد مؤخراً، اقترح تخصيص مكتب للإشراف على تنفيذ سياسة المشاركة. وفي إمكان هذا المكتب ألا يتولى وظيفة المراقبة فحسب، بل أن يضطلع أيضاً بدور التيسير في تعزيز المشاركة وأن يدعم برامج المنظمة في جهودها المبذولة للتواصل مع الجهات الفاعلة غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص. وينبغي مواصلة الآليات الخاصة بتلقي الأموال من كيانات القطاع الخاص مع استراتيجيات قطاع الصحة الوطني.

١٦- والفرص متاحة أمام منظمة الصحة العالمية لكي تتعلم من المبادرات الناجحة الخاصة بأصحاب المصلحة المتعددين والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، ولكي تتبادلها بعد ذلك مع الدول الأعضاء.

= = =